أولا: مفهوم المخاطرة المصرفية.

تخضع المصارف بوجه عام لنطاق واسع من المخاطرة في مسار عمليتها المصرفية، التي تتطلب من مدراء المصارف فهم طبيعتها والتأكد من تقديرها والتصرف السليم حيالها من أجل بقائها في ميدان المنافسة الدولية، لذلك يجب في البدء التعريف بمصطلح المخاطرة بوجه عام وإسقاط مفهومها على الإدارة المصرفية بوجه خاص.

1-مفهوم المخاطرة:يعد مصطلح المخاطرة من المصطلحات التي تتردد بشكل كبير، و الذي يستخدم في جميع المجالات، وكلمة RISK* مشتقة من كلمة " re-scass " اللاتنية، والتي تدل على احتمال الخسارة أو الربح .

فالمخاطرة في اللغة مشتقة من كلمة خطر، ومنها الفعل يخاطر، ولقد استخدمت في معاني عدة منها:

- ارتفاع القدر والمكانة والشرف والمنزلة، يقال: رجل خطير، أي: له قدر، وأمر خطير، أي رفيع.
- الرهن، يقال: تخاطروا على أمر أي: تراهنوا عليه.

الإشراف على الهلاك:، يقال خاطر بنفسه أي شارف على الهلاك .

أما مفهومها اصطلاحا فتعرف على أنها احتمال تكبد أذى أو ضرر أو خسارة.

كما يشير مصطلح المخاطرة بمعناه الواسع إلى خطر الانحراف المعاكس(المغاير) في النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة، وهذا ما يفسر بأن المخاطر بالمعنى الاصطلاحي يمكن أن نعبر عنها كتوزيع احتمالي مع انتشار النتائج المستقبلية حول مستوى التوقع، ويمكن تعريفها وفقا لنظرية الاحتمالات بأنها عبارة عن فرصة حدوث عائد* خلافا للعائد المتوقع**أي بمعنى احتمال اختلاف العائد الفعلي*** بصورة عكسية عما كان متوقع، أما من الناحية الاقتصادية فيعبر عنها بعدة تعريفات، إلى أن الأقرب منها هو توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه، إذ أن المخاطرة في المجال الاقتصادي تدور حول مركز رئيسي وهو الاحتمالية وعدم التأكد من حصول العائد المخطط له.

أما مفهومها من الناحية المالية فإنها تشير إلى التقلبات في القيمة السوقية للمصرف، بمعنى أخر تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية،ومما سبق ذكره يمكن تعريف المخاطرة على: أنها كل عملية يتم تنفيذها في إطار عدم التأكد ينتج عنها ربح باحتمال معين أو خسارة باحتمال معين، إذ تعد المخاطرة بشكل عام هي إحدى نتائج حالة عدم التأكد.

أما مفهومها في العمل المصرفي فتعني عدم التأكد من الأحداث المستقبلية التي تحدث في البيئة المحيطة بالمصرف كرغبات الزبائن والفوائد المتوقعة وغيرها، وتعبر كذلك عن احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة أو غير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين، **كما عرفتها لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة الولايات المتحدة الأمريكية**، بأنها احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعمال من جهة، وتحد من قدراته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل من جهة أخرى.

---

*تستخدم المصطلحات التالية: الخطر، Peril، المجازفة Hazard ، والمخاطرةRISK كمترادفات، ولكن في الحقيقة هناك اختلاف بينهما، ويجب أن نضبط كل معنى منها بدقة فالخطر (جمعها أخطار) يعبر عن سبب وقوع الخسارة، كأن نقول خطر ارتفاع الأسعار، أما المجازفة فهي الحالة التي تزيد من احتمال تحقق الخسارة من خطر ما كاستخدام المصرف لإستراتيجية واحد في ادارة المخاطرة، في حين أن المخاطرة (جمعها مخاطر) ترتبط بعنصر عدم التأكد من الوقوع الخسارة

*العائد هو ذالك المردود الذي يحقق المستثمر جراء قيامه باستثمار معين.

**العائد المتوقع هو ذالك المردود المحتل الحصول عليه.

*** العائد الفعلي هو ذالك المردود الذي يحققه المستثمر فعلا من قيامه بالاستثمار

وتزداد المخاطرة المصرفية كلما زادت حالات عدم التأكد في الحصول على العائد، هذا ويمكن تقسيم الخسائر التي تنشأ عن المخاطر المصرفية إلى ثلاثة أنواع آخذا بعين الاعتبار القدرة على التنبؤ بوقوع وحجم الخسائر وهي:

–الخسائر المتوقعة:تحدث بشكل متكرر، ويكون حجمها عادة منخفضا ويتم التحكم فيها من خلال أنظمة الضبط الداخلية، وتنشأ من المخاطر التي تقع على مستوى الداخلي، وعادة لا يفصح المصرف عنها؛

–الخسائر غير المتوقعة:هي الخسائر التي قليلا ما تحدث(تكرار حدوثها قليل نسبيا) إلا أن أثرها عادة ما يكون كبيرا، وتمثل أعلى مستوى يمكن أن يتحملها المصرف وتغطى من خلال رأس ماله، لذلك يفصح عنها من طرفه؛

–الخسائر الاستثنائية:تؤدي إلى تعثر المصرف واحتمالية الوصول إلى الإفلاس، وهي نادرة الحدوث نسبيا وحجمها كبير جدا تجعل رأس المال غير كاف لتغطيتها وفيها تصل الخسائر إلى ودائع العملاء.

2–العوامل المؤدية للمخاطر المصرفية: هناك بعض العوامل المؤدية للمخاطر المصرفية وتتمثل في:

–المنافسة مابين المصارف التجارية التي أدت إلى توسع المصارف في تقديم قروض تنطوي على مخاطر مرتفعة؛

–توسع المصارف في تقديم الخدمات غير التقليدية التي تتلاءم مع إيقاع العصر الحديث، فظهرت المشتقات المالية بأنواعها وتطورت مفاهيم إدارة المخاطر وغيرها من التحولات، التي أدت إلى تنوع في أنشطة المصارف؛

–أدت التطورات الحديثة إلى تغير العديد من المفاهيم التقليدية السائدة وخاصة فيما يتعلق بالتقسيم التقليدي للمصارف وفق أنشطتها، وزاد عدد المصارف التي تعمل في كل من مجالي العمليات التجارية ومجالات الاستثمار والأعمال على حد سواء وذالك بالإضافة إلى قائمة طويلة من الخدمات المتطورة المعتمدة على تطور تكنولوجيا المعلومات؛

–القيود التي تفرضها البنوك المركزية على عمل المصارف التجارية كتحديد نسب السيولة القانونية وكفاية رأس المال، وتكوين المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة.

3–أهمية تحليل المخاطر:بدأ الاهتمام يتزايد بتحليل مخاطر المصارف في السنوات الأخيرة، وأخذ ينظر إليه كأهم أداة في تقييم أداء المصارف، خاصة بعد الهزات العنيفة التي عصفت بالكثير من المصارف والمؤسسات المالية في اليابان وأوروبا، والبلدان العربية، إذ تنبع أهمية تحليل المخاطر المصرفيةمن أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية، فهي تقوم بتعبئة المدخرات من الناس غير القادرين على توظيفها توظيفا منتجا إلى أولئك القادرين على ذلك، بالإضافة إلى الوظيفة الأكثر خطورة وهي خلق النقود، والتي تؤثر بشكل فوري على العرض النقدي، وما يتصل بهذا العرض من آثار اقتصادية كلية، ولهذا فقد أصبح النظام المصرفي جزءا أساسيا من النظام الاقتصادي، وركيزة حيوية من ركائزه ولو انهار فيه هذا النظام فإن انهياره يؤدي إلى زعزعة استقرار الاقتصاد الوطني، وتعرضه لمخاطر كبيرة، وبالتالي فإن تحليل مخاطر المصارف يعمل على بقاء النظام المصرفي في وضع صحي، وبالتالي يعمل على تحقيق استقرار الاقتصاد، والوصول إلى الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

أما على الصعيد المصرفي تظهر أهمية تحليل المخاطر في مساعدة مسيري المصرف في اتخاذ الإجراءات اللازمة، والأطراف ذات الصلة به، من خلال مايلي:

–الإدارة التنفيذية للمصرف:إذ تعتبر الإدارة التنفيذية للمصرف الجهة الأكثر اهتماما بتحليل المخاطر، وذلك حتى يتمكن من ممارسة الوظائف الهامة من تنظيم، وتخطيط، ورقابة لما يوفره هذا التحليل من ثروة في المعلومات ومن الوسائل ومعايير لقياس فاعلية التخطيط ودقته، ولقياس الأداء وتقيمه ولتحديد الكيفية والتوقيت اللازمين عند إصدار القرارات المتعلقة باستخدام الأموال بطريقة تحافظ على أصول البنك، فضلا عن تنمية موارده، هذا بالإضافة إلى تمكين إدارة البنك من الموازنة بين مبدأي السيولة والربحية

–البنك المركزي:يساعد تحليل المخاطر البنك المركزي على التأكد من سلامة الوضع المالي للمصرف التجاري، ومعرفة مدى متانة مركزه المالي، وسلامة أصوله ومدى تحيق التناسب بين أموال البنك الخاصة (رأس المال، الاحتياطات والأرباح المحتجزة) وموارد

أخرى من الودائع، كما أن هذا التحليل يساعد البنك المركزي على معرفة مدى التزام البنك بالتوجيهات والتعليمات الصادرة عن جهته، كما يساعد تحليل المخاطر في التعرف على كيفية توجيه الائتمان ومدى احتفاظ البنك بنسب السيولة المقررة، ويهدف البنك المركزي من كل هذا إلى حماية جمهور المتعاملين من مودعين ومقترضين، ومساهمين، وبالتالي حماية الاقتصاد من الآثار السلبية

–المودعون (أفراد، هيئات ومصارف أخرى):حيث يهتم المودعون بسلامة المركز المالي للمصرف، وبمدى الأمان الذي يحققه هذا البنك لأموالهم المودعة لديه، ومدى قدرته على رد ودائعهم في الوقت الذي يطلبونها، كما أنه يساعد المودعين في التأكد من قدرة إدارة المصرف على التسديد والمحافظة على الوضع التنافسي لهذا البنك ؛

–حملة الأسهم: يهتم حملة الأسهم بتحليل المخاطر لأنهم الفئة الأكثر تحملا للمخاطرة، سواء في حالة التصفية، أو في حالة اقتسام الأرباح، لذلك فهم يهتمون بسلامة المركز المالي لمصرفهم، والتأكد من أن أموالهم تجرى إدارتها بكفاءة وفاعلية، بما يحقق لهم أكبر قدر من العائد.

ثانيا :أنواع المخاطر المصرفية .

تتعرض المصارف خلال مباشرتها لأنشطتها إلى مجموعة متعددة من المخاطر، والتي تنبع من بيئتها الداخلية والخارجية، ومن خلال دراستنا لمؤلفات العديد من الباحثين والكتاب والمختصين في المجال المالي والمصرفي، وجدنا هناك عدة تقسيمات للمخاطر المصرفية نذكر منها :

1–التقسيم من حيث معيار التنويع وعدم التنويع: يشمل هذا التقسيم على: المخاطرة النظامية(المنتظمة) والمخاطرة غير النظامية (غير المنتظمة) والمخاطرة الكلية.

1–1المخاطرة النظامية:هي تلك المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق وذلك بفضل تأثير مجموعة عوامل مشتركة اقتصادية واجتماعية تؤثر بشكل مباشر في النظام الاقتصادي ككل، ومن أمثلة هذه المخاطر، مخاطرة، أسعار الفائدة، ومخاطر التضخم ومخاطر الكساد ومخاطر السوق، أو بتعبير أكثر دقة هي المخاطرة التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المنشآت ومن سمات هذه المخاطر أنه لا يتم القضاء عليها بالتنويع، لأنها تمس الاقتصاد الوطني ككل؛

1–2المخاطر غير النظامية: يقصد بها تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية، وإضرابات العمال وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إذ أن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه المصرف المانح للقرض في الأجل المتفق عليه،

2–التقسيم من حيث تطور الصناعة المصرفية :ينقسم هذا النوع إلى مخاطر تقليدية ومخاطر حديثة.

2–1مخاطر تقليدية *: تشمل كل من المخاطر التالية: المخاطر المالية، المخاطر التشغيلية، مخاطر الأعمال، المخاطر القطرية أو الدولية .

2-1-1**المخاطر المالية** : تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة أصول وخصوم المصرف، وهذ االنوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشرافا مستمر من قبل إدارات المصرف وفق التوجه حركة أسعار السوق والعملات والأوضاع الاقتصادية، والعلاقة بالأطراف الأخرى المعنية، ويندرج تحت هذا النوع عدة أنواع أهمها:

---

* لقد تم الاعتماد في تقسيم المخاطر التقليدية وفقا لمقررات لجنة بازل 3

أ–مخاطر الائتمان فقد عرفتها لجنة بازل، ببساطة بأنها احتمال فشل المقترض أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته وفقا لشروط المتفقة عليها مع المصرف، أو بمعنى أخر هي تلك المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة أو رغبة الطرف المتعامل في الوفاء بالتزاماته، وتتحقق المخاطر الائتمانية نتيجة لعوامل داخلية وخارجية منها:

–العوامل الداخلية:تتمثل في ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالمصرف سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي،عدم توفر سياسة ائتمانية رشيدة،ضعف سياسة التسعير، ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها .

–العوامل الخارجية: تتمثل في تغيرات الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق رأس المال.

ب–مخاطر السيولة: هي المخاطر المرتبطة باحتمال أن يواجه المصرف مصاعب في توفير الأموال اللازمة لمقابلة التزاماته (مطلوباته المستحقة)، وتظهر هذه المخاطر عندما لا يستطيع المصرف تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاته في مواعيدها بطريقة فعالة.

ج–مخاطر السوق:تعرف مخاطر السوق بأنها الخسارة التي يمكن أن تنجم جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية، وأهم هذه التي تهم المصرف هي مخاطر أسعار الفائدة،ومخاطر أسعار الصرف، أو بعبارة أخرى هي احتمال تكبد المصرف لخسائر مالية (تفوق قاعدة أرباحه أو تستنزف موارده المالية) ناجمة عن تغيرات معاكسة من العوامل التالية:السعر، المعدل، والمؤشر. ، وتتضمن هذه المخاطر كل من المخاطر التالية:

–مخاطر سعر الفائدة :تشير مخاطر سعر الفائدة إلى التغير الأساسي في صافي دخل فائدة المصرف والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية.

–مخاطر أسعار الصرف : يعرف خطر الصرف بذلك الخطر المرتبط بتطور مستقبلي لسعر صرف عملة أجنبية يتحمله مالك أصل أو صاحب ديون أو حقوق مقيمة بتلك العملة الأجنبية، وتؤدي التقلبات التي تعرفها أسعار الصرف بالمصارف إلى نتائج يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، ففي حالة زيادة سعر صرف العملات فان المصرف يحقق أرباحا (فوائد اكبر على القروض)، وبالعكس يمكنه تحمل خسارة في حالة انخفاض سعر تلك العملة عن السعر الذي استدان منه.

حيث تعتبر هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تعرض إليها القطاع المصرفي الدولي.

2–1–2المخاطر التشغيلية: لقد عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية، أما بنك الجزائر فقد عرفها بأنها الخطر الناجم عن نقائص تصميم وتنظيم وتنفيذ إجراءات القيد في النظام المحاسبي وبشكل عامفي أنظمة الإعلام الخاصة بمجموعة الأحداث المتعلقة بعمليات المصرف أو مؤسسة مالية معينة. كما حصرت اتفاقية لجنة بازل أنواع المخاطر التشغيلية فيما يلي:

أ–تنفيذ وإدارة العمليات المصرفية: هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات، حساب العملاء، والعمليات المصرفية اليومية، الضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، الإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات ؛

ب–العنصر البشري:تشير إلى الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو بدون قصد)، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، المساهمين، والجهات الرقابية، ومن الأمثلة على ذلك:عمليات الاحتيال الداخلي من الموظفين (كالاختلاس المالي، التعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع المصرف، إساءة

استخدام بيانات العملاء السرية، التواطؤ في السرقة والابتزاز،...الخ) وعمليات التداول دون التخويل وإنجاز حركات غير مصرح بها، والمعالجات الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين وممارسة العمل والأمان الوظيفي؛

ج–الأنظمة الآلية والاتصالات: وهي تلك الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة و الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية؛

د–الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية :هي الخسائر الناشئة عن أعمال الطرف الثالث،وتشمل الاحتيال الخارجي(كالسرقة والسطو المسلح، تزييف العملات و التزوير، والقرصنة التي تؤدي إلى تدمير الحواسيب، سرقة البيانات، الاحتيال عبر بطاقات الائتمان، الاحتيال عبر شبكة الحاسوب)،وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر ناتجة عن تغير في القوانين مما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية.

2–1–3مخاطر الأعمال :وتنقسم إلى:

أ–المخاطر الإستراتيجية:هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات المصرف وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ أو تنفيذ القرارات قرارات خاطئة وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي، كما يتحمل مجلس إدارة المصرف المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية وكذلك إدارة المصرف العليا التي تكمن مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر إستراتيجية مناسبة في المصرف؛

ب–المخاطر القانونية :وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة انتهاك القوانين والقواعد والضوابط المقررة من قبل السلطة، أو قد تقع من جراء عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن التعاملات المصرفية والنقص في متطلبات الإفصاح المرتبطة بذلك.

ج– مخاطر السمعة: فقد عرفتها لجنة بازل بأنها المخاطر الناتجة عن النظرة السلبية من جانب العملاء، الأطراف المقابلة، والمساهمين المستثمرين، أو الجهات التنظيمية، التي يمكن أن تؤثر سلبا على قدرة المصرف في المحافظة على علاقاته القائمة أو إنشاء علاقات تجارية جديدة، أو بتعبير أخر تنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للمصرف بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، والسمعة تعتبر عاملا مهما للمصرف، حيث أن طبيعة الأنشطة التي تؤديها المصارف تعتمد على السمعة الحسنة لدى العملاء، وبالتالي فإن الانطباع السلبي عن المصرف ينجر عنه حدوث خسائر في مصادر التمويل.

2–1– 4المخاطر القطرية أو الدولة: تعرف بأنها عبارة عن الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات اتجاه المصرف نتيجة مخاطر وأحداث سياسية أو اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية متعلقة بدولة معينة، مما يجعل الأفراد أو المؤسسات غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه المصرف،

2–2مخاطر حديثة:وهي تلك المخاطر الناتجة عن التطورات التي عرفتها الصناعة المصرفية، وتشمل كل من المخاطر الناتجة عن أشكال العمليات المصرفية الإلكترونية والإسلامية وكذلك الصيرفة التأمينية .

2–2–1مخاطر الصيرفة الإلكترونية: اختلف الباحثون في تصنيف المخاطر التي تنجم عن استخدام الصيرفة الإلكترونية فمنهم من صنفها إلى مخاطر داخلية وخارجية والبعض الآخر إلى مخاطر مادية وغير مادية، إلا أننا سنحاول تقسيم المخاطر حسب صور التكنولوجيا المستخدمة كالآتي:

أ–مخاطر تسوية نظم المعاملات الإلكترونية: تتضمن الخسائر المحتملة الحدوث نظرا لاستخدام نظم المدفوعات الحديثة، وتأخذ مخاطر التسوية عدة أشكال:

-مخاطر عدم السداد:تحدث هذه المخاطر في مجال التجارة الالكترونية عندما يفقد القائم بالدفع جزء أو كل مدفوعاته بسبب إخفاق في توصيل التزاماته إلى الطرف الأخر؛

-مخاطر عدم تنفيذ أوامر الدفع:تمثل مخاطر السيولة في مجال التجارة الإلكترونية، وتعني أنه بالرغم من الحالة المالية الجيدة لمصرف العميل (المكلف بالدفع)، إلا أنه لا يستطيع على دفع التزاماته للمقاصة بسبب عوامل خارجة عن إرادته كالإخفاق المؤقت في الاتصال بين مكاتب فروع المصرف بسبب الكوارث الطبيعية ومن المحتمل أن يودي ذلك إلى أزمة سيولة لدى المصرف المستفيد.

ب-مخاطر وسائل الدفع الإلكتروني: تحظى وسائل الدفع الإلكترونية بجهود معتبرة لتوفير عنصر الأمان لمستخدميها من خلال ضبط عمليات التشفير للمعلومات المتبادلة والمتعلقة بالعملية النقدية، لكن بالرغم من ذلك فإن هذه المساعي فشلت في إيجاد نظام تشفير محكم ومتكامل لا يمكن اختراقه من القراصنة الهواة والمحترفين، ومن ثم باتت وسائل الدفع عرضة للعديد من المخاطر سنحاول التركيز على أبرزها فيما يلي:

-قرصنة البيانات والاحتيال الالكتروني:تتعدد صور عمليات القرصنة والاحتيال الالكتروني كحصول الموظفين في المصارف الالكترونية على الأرقام السرية والشفرات وكل المعلومات الخاصة بحساب الزبائن ومن ثم اختلاسها أو التلاعب بها وسرقة البيانات عن طريق موقع مزور، وورود رسائل الكترونية إلى بريد العميل يذكر فيها أن المصرف بصدد العمل على تحديث بياناته وتطوير إجراءاته الأمنية، وعليه إرسال جميع تفاصيل حساباته وأرقامه السرية بالسرعة الممكنة؛

-غسيل الأموال في ظل وسائل الدفع الحديثة:فإن ظهور التجارة الالكترونية واستعمال وسائل الدفع الحديثة في الدول فسح المجال لإيجاد سبل جديدة أصبحت من خلالها عملية تبيض الأموال تتم بسهولة وارتياح كبير، إذ لا تتطلب سوى دقائق وثواني في إخفاء هذه العمليات الإجرامية؛

2-2-2مخاطر الصيرفة الإسلامية: تواجه المصارف الإسلامية والتقليدية مخاطر مشتركة نابعة من طبيعة الممارسة المصرفية كمخاطر السيولة، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل لكن يوجد هناك مخاطر إضافية تختص بها المصارف الإسلامية، ومبرر ذلك يرجع في المقام الأول إلى اختلاف منهجية العمل المصرفي وأسلوب التعامل فيه. ونظرا لأننا تطرقنا بعض المخاطر التي تصيب المصارف الإسلامية سابقا فإننا سنركز في تحليلنا فقط على مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، وفق ما يأتي:

أ-مخاطر صيغة المشاركة والمضاربة: هي المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة تعاقده بدفع رأس المال المشارك أو المضارب لاستخدامها في صيغ التمويل بالمشاركة في الربح أو الخسارة مثل صيغة المضاربة أو المشاركة، وذلك بناء على ثقة المصرف في أمانته وقدرته على أداء العمل المنتج للربح، وهما عقدان من عقود الأمانة التي لا تتطلب الرهن أو الضمانات، لذلك فهي ذات مخاطر عالية مثل احتمال عدم السداد، وتنشأ المخاطر في صيغة المضاربة والمشاركة من عدة مشكلات منها: تقاعس العميل عن القيام بالحد الأدنى من الجهد اللازم لإنجاح المشروع الاستثماري، اختيار العملاء الأقل قدرة على الوفاء بالتزاماتهم.

ب-مخاطر صيغة المرابحة: تنتج بسبب عدم التزام العميل بالعقد أي تراجع العميل عن إتمام عملية الشراء، مما يحمل المصرف تكاليف إضافية كتكاليف التخزين، والتغير في الأسعار، إضافة إلى عدم قدرة المصرف على فرض غرامات التأخير أو الزيادة في السعر المتفق عليه في حال ما إذا تأخر، أو تماطل العميل في عملية التسديد، كما يمكن أن تنشأ المخاطر في صيغة المرابحة من هلاك البضاعة (مخاطر النقل) قبل تسليمها للعميل وغيرها؛

ج-مخاطر صيغة الإجارة: أبرز مخاطر هذه الصيغة هي التأخير أو المماطلة في سداد الأقساط، بالإضافة إلى أن الإجارة المنتهية بالتمليك تتعرض لمخاطر اختلاف الأسعار أو تغير سعر الصرف؛

-مخاطر صيغة الإستصناع: تتعرض هذه الصيغة لجملة من المخاطر من أبرزها فشل تسليم السلعة المستصنعة وتراجع العميل عن إتمام العقد، أو يكون المستصنع مخالفا للمواصفات المتفق عليها بين الصانع والمصرفوتخلف العميل عن السداد؛

د-**مخاطر صيغة المزارعة والمساقاة**: تتسم بارتفاع درجة المخاطر الطبيعية المتمثلة في صعوبة التنبؤ بالكميات المتوقع الحصول عليها من وراء العملية الزراعية، لاسيما إذا كانت تعتمد على طرق غير منتظمة في الري كما في حالة الأمطار، وتنجم المخاطر في الصيغتين إما من أحداث غير عادية ولكنها متكررة مثل الفيضانات والرياح والحشرات والأوبئة وأحداث غير عادية وغير متكررة مثل الحرائق أو الآفات؛

2-2-3مخاطر نشاط التأمين المصرفي* :ويمكن حصرها في النقاط التالية:

أ-المخاطر التسويقية: تعبر عن احتمالية تحقيق مصرف التأمين لخسائر جراء عدم قدرته على تحليل هيكل الصناعة المصرفية التأمينية وتحقيق ميزة تنافسية (زيادة عدد العملاء والرفع من المبيعات) أمام المنافسين في السوق؛

ب-مخاطر نظام التأمين :تقع هذه المخاطر انطلاقا من احتمالية تعرض مصرف التأمين للخسائر بسبب عدم استقرار نظام التأمين، حيث ينهار فورا في حالة تحقق حوادث خارج الإطار المحدد للنشاط، فاستقرار النظام مرهون بأن يكون احتمال حدوث الحوادث منخفضا لكل نوع من أنواع الممتلكات المؤمن عليها، أو عدد الحوادث قليل؛

ج-الاحتيال في التأمين: هو اصطناع أو رفع قيمة الضرر أو تغير طبيعته بوسائل غير مشروعة بغرض تحقيق مكاسب غير مستحقة؛

د-مخاطر الخلل في إدارة السيولة:تحتاج مصارف التأمين على الأقل لتدفقات نقدية داخلة تعادل التدفقات النقدية الخارجة لأجل استمراريتها على المدى الطويل، وحصول الخلل فيها يؤدي إلى العجز عن الوفاء بالالتزامات المستحقة؛

* يقصد بالتأمين المصرفي توزيع منتجات التأمين من خلال قنوات توزيع متوفرة لدى المصرف.